

مقترح تعديل قانون الأسرة المغربي

تسع انتظارات من أجل قانون الأسرة الجديد من أجل تعزيز حقوق النساء وإحقاق المساواة

سيعرض قريبا على البرلمان المغربي مشروع قانون أسري جديد للنظر فيه والتصويت عليه. فما هي الأهداف والتدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا القانون الجديد لضمان حقوق النساء وإرساء المساواة بين الجنسين؟

الهدف الأول: على قانون الأسرة الجديد أن يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في جميع جوانب الحياة الأسرية.

الإجراء 1: القضاء على التمييز بين الرجال والنساء في حضانة الأطفال و النيابة الشرعية عليهم لكي لا تحرم الأمهات من الحق في المشاركة في صنع القرار و التصرف بما يحقق المصالح الفضلى لأطفالهن .

كيف؟

- النص على أن الأب والأم يمارسان معا الوصاية القانونية على أطفالهما القصر، بما في ذلك بعد الطلاق.
- حذف المواد التي تعرض الأمهات لخطر فقدان حضانة أطفالهن في حالة الزواج مرة أخرى أو الانتقال لمكان آخر.

الإجراء 2: القضاء على التمييز بين الرجال و النساء في الحقوق الاقتصادية و حقوق الملكية داخل الأسرة لوقف تعريض النساء و أطفالهن لأوضاع محفوفة بالمخاطر في حالة الطلاق أو الترميل.

كيف؟

- إقرار نماذج موحدة ومفصلة و إلزامية لعقود تدبير الممتلكات الزوجية ضمانا للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في توزيع الممتلكات بعد فسخ الزواج.
- عند تقسيم الممتلكات الزوجية، الأخذ بعين الاعتبار مساهمات المرأة غير المالية في تراكم الثروة والممتلكات أثناء الزواج، بما في ذلك الأعمال المنزلية وغيرها من الأنشطة الضرورية للحياة الأسرية.

الهدف الثالث: على قانون الأسرة الجديد أن يمنع ويحمي المرأة من جميع أشكال العنف، ولا سيما العنف المنزلي وعنف الشريك الحميم.

الإجراء 9: اعتماد و أعمال أوامر حمائية مدنية مناسبة لضمان و حماية و حماية النساء من العنف دون إلزام النساء ضحايا العنف، للجوء لنظام العدالة الجنائية من أجل تمكينهن من تدابير حمائية فعالة وفورية و وقايتهن من خطر أي عنف مستقبلي.

كيف؟

- منح قاضي الأسرة سلطة الأمر باتخاذ تدابير لحماية النساء ضحايا العنف تكون مؤقتة وقابلة للتجديد و يجب أن:
- تكون مدنية (وليس جنائية)؛
 - تصدر فوراً بناء على طلب الضحية في جلسة استماع استعجالية؛
 - تنطبق على جميع حالات العنف التي يرتكبها الزوج أو أي شريك حميم آخر أو شريك سابق أو علاقة منزلية؛
 - تحدد الحضانة و النيابة الشرعية للأبناء و تضمن نفقتهم؛
 - تنص على أحقية الضحية و أطفالها في البقاء في بيت الزوجية؛
 - تمكن من إبعاد الجاني العنيف عن المنزل،
 - و تمنع الجاني من الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها.

Mobilising MRA
FOR RIGHTS ASSOCIATES
امراة

جمعية أمل للمرأة والتنمية
ASSOCIATION AMAL
POUR LAFEMME ET LE DEVELOPPEMENT
جمعية أمل للمرأة والتنمية

جمعية تفعيل المبادرات
تازة

جمعية تازة
Taza

ANAOUAT POUR FEMME ET ENFANT
جمعية النواة للمرأة والطفل

يمكنك مشاهدة مقاطع الفيديو على يوتيوب:



الهدف الثاني: على قانون الأسرة الجديد أن يضمن المساواة في



الحقوق لجميع الأطفال، دون أي تمييز.

الإجراء 6: القضاء على زواج الأطفال نظرا لكون تنصيب قانون الأسرة على شرط "الاستثنائية" أبان عن فشل كبير منذ ما يقرب من 20 سنة.

كيف؟

تحديد سن الزواج للرجال والنساء بثمانية عشر عاما، دون أي استثناءات.

الإجراء 7: القضاء على التمييز القانوني والاجتماعي والاقتصادي ضد الأطفال المولودين خارج إطار الزوجية لكي لا يعرض هؤلاء الأطفال للفقر والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والعنف.

كيف؟

- تعديل قانون الأسرة لضمان الاعتراف القانوني المتساوي والكامل بالأطفال المولودين خارج إطار الزوجية، بما في ذلك الحق في الاسم والرعاية والنفقة والميراث من والدهم البيولوجي.
- النص على إثبات نسب الأب بناء على اختبار الحمض النووي، بموجب أمر من المحكمة بناء على طلب الأم أو الطفل.

الإجراء 8: ضمان حقوق الأطفال في النفقة اللازمة لمستوى معيشي و نمو لائق.

كيف؟

- تحسين إجراءات منح نفقة الطفل و سبل تنفيذها، ولا سيما بالنص على أن المرأة الحاضن لها الحق بالبقاء ببيت الزوجية هي و المحضون، أو أن يخصص الأب لها سكنا على نفس مستوى بيت الزوجية، أو أن تتلقى من الأب مبلغا لاستئجار مسكن على نفس مستوى منزل الزوجية.
- تزويد القضاة بمعايير محددة لتحديد مقدار كاف لإعالة الأطفال، مثل نسبة مئوية من موارد الأب، وعدد الأطفال، واحتياجات الأطفال.
- تعزيز الإجراءات المتعلقة بسبل تنفيذ الأحكام من أجل إصدار أوامر سريعة و فعالة بخصوص النفقة و السكن، بما في ذلك إشراك طرف ثالث لضمان الأداء، كصاحب العمل أو البنك أو الحجز على الممتلكات وبيعها.

الإجراء 3: القضاء على التمييز بين الرجال و النساء في الحصول على الطلاق تفاديا لإجبار النساء فقط للجوء لأشكال مختلفة من الطلاق أساسا مربكة و يستعصي عليهن الحصول عليها.

كيف؟

إلغاء مختلف أشكال الطلاق الحالية و الاقتصار على ثلاثة أشكال من الطلاق، يمكن للرجال و النساء الوصول إليها على قدم المساواة كالتالي:

- إما بالتراضي بين الزوجين؛
- إما بناء على طلب أحد الزوجين بسبب الضرر الحاصل له، مع تعريف الضرر بوضوح بأنه أي شكل من أشكال العنف الجنسي أو البدني أو النفسي أو الاقتصادي؛
- أو بناء على طلب أحد الزوجين بسبب خلافات لا يمكن التوفيق بينها، دون اشتراط الإثبات.

الإجراء 4: إلغاء تعدد الزوجات لكي لا تبقى النساء رهينة التهديد بالتعدد و السيطرة القسرية من طرف الأزواج.

كيف؟

حذف المواد من 40 إلى 46 من قانون الأسرة، التي تسمح للرجل بالزواج من أكثر من امرأة واحدة في نفس الوقت.

الإجراء 5: إلغاء الولاية في الزواج تفاديا لجعل النساء مسؤولات عن مواجهة كل العوامل والضغوطات الثقافية والاجتماعية التي تفرض عليهن وجود الولي.

كيف؟

حذف جميع المواد المتعلقة بالولاية في الزواج.

